ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:06 العدد:01 (2022)، ص1211-1224

الدور السياسي لهيئة الأركان العامة إبان الثورة التحريرية (1960 - 1962)

The Political Role of the Army High Command during the Algerian Revolution (1960-1962)

منير صغيري
المدرسة العليا للأساتذة- مسعود زغار بسطيف (الجزائر)
mounir.seghiri86@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/12/01
تاريخ القبول:
2022/01/12

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الثورة الجزائرية
- ✓ هيئة الأركان العامة
- ✓ جيش الحدود
- ✓ المفاوضات الجزائرية الفرنسية

الملخص:

انطلقت الثورة الجزائرية وهي تعتمد على هيئات قيادية محدودة تمثلت في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، لكن الظروف الداخلية والخارجية ألحت على قادتها لخلق هيئات سياسية عسكرية أخرى لمسايرة مختلف الظروف والمستجدات، على رأسها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهيئة الأركان العامة، هذه الأخيرة تأسست مع بداية 1960، حيث شكلت ثقلا حربيا للثورة الجزائرية على الحدود الشرقية والغربية كان هدفها الأساسي عسكريا، ومع اقتراب مرحلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية شاركت هيئة الأركان بقوة في مسار هذه المفاوضات، متمسكة بآرائها حول عدم التنازل لفرنسا، ومقاومة مناوراتها السياسية الهادفة لتحقيق أكبر عدد من الامتيازات الاستراتيجية.

Article info

Received:
01/12/2021
Accepted:
12/01/2022

Key words:
- ✓ Algerian Revolution
- ✓ Army High Command
- ✓ Border Army
- ✓ Franco-Algerian Negotiations

Abstract:

Since its outbreak, the Algerian revolution depended on limited governing bodies, particularly the Front for National Liberation (FLN) and the Army for National Liberation (ALN). Nonetheless, the internal and external circumstances urged the leaders of the revolution to create other political and military bodies to be able to keep up with the various developments. These include the Interim Government of the Algerian Republic, The National Council for the Revolution, and the Army High Command. The latter was established by the beginning of 1960, and it made a military significance especial across Algeria's eastern and western borders. As the negotiations approached, the Army High Command participated actively in the negotiation rounds, upholding an opinion of non-compromise to France and facing its political maneuvers to achieve as many strategic privileges as possible

مقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الوعي التحرري للحركات الوطنية الاستقلالية يتخمر لدرجة التفكير في تفجير ثورات مسلحة، كذلك كان الحال في الجزائر التي قرر رجالها من أصحاب الاتجاه الاستقلالي تفجير ثورة وسط بيئة استعمارية قاهرة في الفاتح من نوفمبر 1954، بالاعتماد على مؤسسات قيادية سياسية وعسكرية بسيطة تمثلت في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني. وبما أن الثورة الجزائرية تتميز بالشمولية والتزامن والقوة، كان على قادتها خلق هيئات قيادية تنظيمية جديدة بغية ضمان استمراريتها، لتحقيق النصر العسكري ثم السياسي، ولأجل ذلك تمت الدعوة لعقد اجتماع في 20 أوت 1956 بالصومام، حيث انبثقت عنه قرارات تم بموجبها إنشاء هيئات تنظيمية جديدة على رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ. كما تم تنظيم المؤسسة العسكرية بالشكل الذي يؤهلها لإنهاك واستنزاف قوات العدو الضخمة. هذا وقد أوصى المؤتمرون بضرورة إنشاء مراكز على طول الحدود الشرقية –التونسية والغربية –المغربية؛ للتدريب ولاستقبال وتنظيم اللاجئين والتسليح والتموين، ومع مرور الوقت شكلت هذه المراكز النواة الأولى لجيش الحدود بشقيه الشرقي والغربي، الذي استمر في التطور، حيث شكل ثقلا عسكريا على الحدود، غير أنه كان يفتقر للتنظيم، هذا ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة إلى هيكلة الجيش وتنظيمه بغية توظيف إمكانياته الحربية لصالح الثورة في الداخل، تجسد ذلك من خلال عديد المشاريع التنظيمية خلال الفترة (1958–1960) والظاهر أنها كانت فاشلة، واستمر الحال كذلك إلى غاية إنشاء هيئة الأركـــان العـامة بقيادة هواري بومدين الذي تمكن من فرض النظام وتوحيد الفرق العسكرية المشتتة المرابطة على التخوم التونسية والمغربية وعليه أصبح جيش الحدود بثقله الحربي ورقة رابحة في الوقت الذي تقاربت فيه مرحلة المفاوضات مع فرنسا. ومن خلال التطرق لهذا الموضوع يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تأسست هيئة الأركان العامة؟ وما هي الأدوار السياسية التي لعبتها خلال المفاوضات الفرنسة الجزائرية؟**

وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي، وفي جانب التوثيق اعتمدنا مدرسة جمعية علم النفس الأمريكية. وللإجابة عن الإشكالية نفترض أن الهدف الأساسي لتأسيس هيئة الأركان العامة هو هدف عسكري، ومع اقتراب مرحلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ستشارك هيئة الأركان في تحديد مسار المفاوضات. يهدف البحث إلى إبراز الدور السياسي وإثباته لهيئة الأركان العامة إبان المفاوضات الفرنسية–الجزائرية خلال (1960 – 1962).

1. هيئة الأركان العامة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 16 ديسمبر 1959–18 جانفي 1960، تم إنشاء هيئة الأركان العامة، حيث شرعت في إعادة هيكلة وتنظيم جيش الحدود، حتى صار قوة عسكرية هائلة تشبه الجيوش الحديثة التي تمتلكـها الدول المستقلة، ومن هذه المعطيات اضطلعت هيئة الأركان العامة بأدوار سياسية هامة فشاركت في المفاوضات، وسعت لبث الوعي السياسي في الجبهات الجنوبية، ووضع

تصور سياسي للجزائر المستقلة كما عملت على التعريف بالثورة الجزائرية على المستوى الخارجي، وقبل التعرض لدور هيئة الأركان في المفاوضات لابد أن نؤكد حضورها في المفاوضات كهيئة قيادية لها مواقفها السياسية الوطنية المستقلة، ثم نشرع في تفصيل هذا الدور:

1. 1. هيئة الأركان العامة" هيئة من هيئات الثورة القيادية لها ثقلها العسكري ووزنها السياسي

كما أسلفنا الذكر فقد استطاعت هذه الهيئة في وقت قصير أن تجعل من تلك الوحدات المرابطة على الحدود الشرقية والغربية جيشا حقيقيا سواء من ناحية التنظيم أو التسليح، وهذا الثقل العسكري أكسبها وزنا سياسيا ومن هذا المنطلق كان على هيئة الأركان تحديد مواقفها السياسية تجاه القرارات المتخذة في المفاوضات [1] الجارية مع فرنسا ولذلك كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تستشير هيئة الأركان العامة في قضية المفاوضات.

كذلك يشير رضا مالك في كتابه الجزائر في ايفيان إلى أن رئيس الحكومة المؤقتة السيد بن يوسف بن خدة [2] طلب رأي قائد هيئة الأركان العامة في مسألة استئناف المفاوضات مع فرنسا في نوفمبر 1961، وكان لقيادة الهيئة ما يكفي من الحس بالمسؤولية كي لا تعارض الحكومة في هذا الشأن [3]، فكان ردها بهذه العبارة: "**تابعوا فنحن لسنا أولادا**" (مالك، 2003. ص. 205). خاصة وأن هيئة الأركان العامة كانت آنذاك على خلاف مع الحكومة المؤقتة، وبالتالي فإن أي معارضة من الهيئة في هذا الوقت الحساس من المفاوضات كانت ستعقد الأمور، لكن قيادة الهيئة كانت تعتبر خلافها مع الحكومة شأنا داخليا ولا يجب إظهاره للعدو [4]. لهذا استجابت لبرقية نائب رئيس الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم والتي كانت في شكل نداء لقيادة هيئة الأركان العامة لمساندة الحكومة والوقوف إلى جانبها في المفاوضات مع فرنسا، وقد أورد رضا مالك نص تلك البرقية كما يلي: "**تقترح عليكم أن تطلبوا من الإخوة في هيئة الأركان أن يتجنبوا أي موقف أو رأي يمكن تفسيره أنه عدم اعتراف بالوفد أو معارض للتفاوض. قف. الأمر يتعلق بإنقاذ وحدتنا وبعدم إعطاء مأخذ للدعاية بانتظار المواجهة الداخلية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. قف. انتهى.**" (مالك، 2003. ص. 204). ولذلك نستطيع أن نقول إن قيادة الأركان كان لها من الثقل العسكري ما يؤهلها للخوض في القضايا السياسية المتعلقة بالقرارات المصيرية المتوصل إليها في المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول شروط الاستقلال.

1. 2. هيئة الأركان العامة تشارك في المفاوضات عن طريق إيفاد ممثلين عنها

لقد شاركت هيئة الأركان العامة في العديد من محطات المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وذلك بإرسال ممثلين عنها، نظريا كان أولئك الموفدون يفاوضون باسم الحكومة المؤقتة ويمثلونها، ولكن من الناحية العملية والواقعية كانوا يمثلون هيئة الأركان العامة يحملون أفكارها وآرائها وتوجهاتها السياسية تجاه قضايا التفاوض العالقة خاصة ما تعلق منها بشروط الاستقلال والتي كانت السلطات الفرنسية تناور من أجل كسب أكبر عدد من الامتيازات والخروج من الجزائر بأقل الأضرار، ويمكن أن ندلل على أن قيادة الأركان قد شاركت

في المفاوضات بصفة هيئة تمثل نفسها لها آراؤها السياسية، من خلال مقابلة أجريناها مع رضا مالك [5] على هامش الملتقى الوطني حول اتفاقيات ايفيان بجامعة الجزائر، حيث سألته عن مـوقع هيئة الأركان العامة من ايفيان فأكـــد لي مشاركتـــها وحضورها بمواقفها في مفاوضات ايفيان الأولى عن طريق إيفاد كل من قايد أحمد وعلي منجلي وكذا قاصدي مرباح [6] إلى "**لروس**" (مقابلة شخصية مع السيد رضا مالك بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة الجزائر 2 بـ : بوزريعة على الساعة 12 و 30 دقيقة يوم 10أفريل2012).

2. دور هيئة الأركان العامة في المفاوضات

شاركت هيئة الأركان العامة في المفاوضات الفعلية، في الوقت نفسه قامت بتكثيف العمليات الحربية ضد القوات الفرنسة المتواجدة على الحدود:

2. 1. توظيف الثقل الحربي لهيئة الأركان

بالنسبة لدور هيئة الأركان العامة في دعم المواقف الوطنية في المفاوضات (خاصة ما تعلق منها بشروط الاستقلال) فإنها قامت بتكثيف العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية وهذا للضغط على الدبلوماسية الفرنسية المناورة المكلفة بالمفاوضات، بحيث إن السلطات الفرنسية كانت تعرف جيدا قدرات جيش التحرير الوطني بالحدود، هذا من جهة ومن جهة أخرى ساهمت تلك العمليات العسكرية إلى حـــد ما في تغليب شـــروط المفاوضين الجزائريين المتعلق بالاستقـــلال، وهـــذا ما أكده لي السيـــد رضا مالك بقوله: "**كان موقف بومدين رئيس "E.M.G"** [7] **يختلف مع الحكومة المؤقتة، مشاكل داخلية وأخرى لها علاقة بالاتفاقيات وفيما يخص المفاوضات فقد جرت والحرب متواصلة والوفد الجزائري المفاوض كان يبعث بالبرقيات إلى" E.M.G "لتقوية الحرب ضد الاستعمار، وهذا يعكس الوضع على الطاولة لصالح الجزائريين لأن الفرنسيين عندما يعرفون بأن الحرب مستمرة يكونون في حالة ضغط، وكان الوفد الجزائري متمسكا بوحدة التراب ووحدة الشعب والاستقلال**" (مقابلة شخصية مع السيد رضا مالك). وفي نفس السياق كنا قد سألنا السيد الصالح بن القبي [8] على هامش الملتقى الوطني حول ايفيان، عن دور الهيئة في المفاوضات فقال لي بأنها كانت مفيدة، كون أن الحكومة المؤقتة وظفت الثقل العسكري لقيادة الأركان المتمركز على طول الحدود الشرقية والغربية للضغط على السلطات الفرنسية بخصوص ترجيح شروط الوفود الجزائية المفاوضة المتعلقة بالاستقلال (مقابلة شخصية مع السيد الصالح بن القبي بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة الجزائر 2 بـ: بوزريعة على الساعة 12 و58 دقيقة يوم 10 أفريل 2012).

يشير السيد رضا مالك في كتابه "**الجزائر في ايفيان**" إلى أنه تحدث مع بن طوبال رحمه الله في 6 جوان 1990 بخصوص تصلب قيادة الأركان ومضاعفتها للعمليات العسكرية، فقال له: "**ضاعف بومدين العمليات العسكرية ظنّناً منه أنه يزعجنا. لكن ذلك على العكس، قد قوّى موقفنا على طاولة المفاوضات**" وللتأكيد على هذا الطرح نورد البرقية المؤرخة في 20 ماي 1961، والتي أرسلها الوفد من "**بوا داغو**" إلى الحكومة المؤقتة في تونس، وهذا نصها: "**الرجاء إرسال وبسرعة، حصيلة أعمال جيش التحريـــر الوطـــني في الـ 24**

ساعــة الأخيرة. قف. اقترحوا على هيئة الأركان أن تضاعف بياناتها العسكرية. قف" (مالك، 2003. ص. 205). في نفس الإطار يؤكد عبد الرزاق بوحارة في شهادة مصورة على أنه من بين الأهداف الاستراتيجية لهيئة الأركان العامة هو دعم العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة (شهادة عبد الرزاق بوحارة، شريط الوثائقي، على آثار بومدين، التلفزيون الجزائري).

إضافة إلى ذلك فقد انتهجت هيئة الأركان العامة سياسة متشددة وثابتــة بخصــوص التنازلات والامتيــازات والتي كانت الدبلوماسية الفرنسية تناور من أجل الحصول عليها، وهذا لبقاء الجزائر في حالة التّبعيّة والخروج منها بأقل الأضرار، في حالة منح الاستقلال ولذلك فقد عارضت هيئة الأركان العامة بعض قرارات اتفاقيات "**لروس**" المبدئية بحيث إن أعضاء قيادة الأركان صوتوا أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس في 22 فيفري 1962 ضد الاتفاقيات.

وقد فسر ذلك بومدين بما يلي: "**لا أستطيع إعطاء ثقتي إلا على نص مكتوب واضح. لأن نتائج السبع سنوات من [الحرب] ليست موجودة في النصوص التي قدمت لنا لم تبلغ هدف الاستقلال. يَعدوننا فقط باستقلال شكلي. وأرى أيضا أنه لا يوجد شيء يستطيع أن يمكننا بمتابعة الثورة. لكن ليس هذا سوى موقف عضو في هذه الجمعية. ربما يطرح بعض الإخــوة أسئلــة تتعلق بالتطبيــق. إني أود أن أطمئنهم منــذ الآن وأتمنى أن يأتي يوم نجتمع فيه في مؤتمر تقال فيه كل الحقائق**". (مالك، 2003. ص. 205). ويضيف في حوار أجراه مع لطفي الخوري سنة1965 حول الموضوع: "... **وكانوا قد توصلوا إلى اتفاقيات ايفيان ولعلي أذيع لك سرا وهو أنني كنت ضد الاتفاقيات وَصوّتُ ضدها في اجتماعات المجلس الثورة الوطني، فيما عدا حق تقرير المصير باعتبار أنها حل وسط لا يمثل ما كافحنا من أجله وما استشهد في سبيله أكثر من مليون ونصف مليون مواطن**" (الخوري، 1975. ص. 93). ويشير محمد التقية إلى أن أحد أعضاء الهيئة وهو الرائد سليمان، قد وصــف الاتفاقيات بالإهانــة، والتنازلات المخجلة (التقية، د.ت. ص 574، 575). وفي اجتماع ضم قادة الفيالــق والكتائب الثقيلة نظمته قيادة الأركان، كان الرائــد علي منجلي وهو عضو مفاوض في ايفيان الأولى [9]، يتحــدث عن التنازلات التي قدمــت لفرنسا في المجال الاقتصــادي والعسكـري والثقــافي والتي لا سبيل لقبولها لأنها ترهن الاستقلال وتلغمه (براهيمي، 2001. ص.57).

2. 2. بنود اتفاقيات ايفيان تشكل خطرا على استقلال الجزائر

فقد تم تقديم الكثير من التنازلات والامتيازات لصالح السلطات الاستعمارية وكذا للمستوطنين الأجانب، بحيث كانت الدبلوماسية الفرنسية تسعى منذ البداية لتحقق أكبر عدد من الامتيازات، والتي تضمن المصالح الفرنسية في الجزائر المستقلة في مختلف المجالات، ويمكن أن نورد النقاط التي عارضتها قيادة الأركان فيما يخص اتفاقيات ايفيان كما يلي:

– احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما وكذلك قاعدة عين أكر لمواصلة التجارب النووية الفرنسية.

– الإبقاء على الجهاز الإداري القائم والمتكون من 80 ألف موظف منهم 65600 فرنسي و14400 جزائري استفادوا من الترقية الاجتماعية منذ عهد لاكوست 1956.

– الحفاظ على الليبرالية الاقتصادية واحترام المصالح والامتيازات الفرنسية كما كانت قائمة عند الاستقلال وعلى السلطات الجزائرية الجديدة مواصلة تنفيذ مخطط قسنطينة المعد في عام 1959، ضمن منظور استعماري.

– الحفاظ على هيمنة اللغة الفرنسية وتشجيع نموها على حساب اللغة العربية.

– احترام الخصوصيات العرقية اللغوية والدينية للأوربيين الذين سيكون لهم حتى عام 1965 حق الخيار بين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائرية.

– إنشاء القوة المحلية والهيئة التنفيذية والتي سنتعرض لها لاحقا في عنصر مستقل (براهيمي، 2001. ص. 57).

بالرغم من هذه الخلافات والتي استمرت على الدوام مشاكل داخلية تخص قيادة الأركان والحكومة المؤقتة دون علم السلطات الفرنسية، وعندما أصدرت الحكومة المؤقتة أمرا بوقف إطلاق النار ابتداء من 19 مارس 1962استجابت هيئة الأركان العامة لذلك، وأصدرت أمرا يوميا لكافة قوات الجيش المرابطة في الحدود الشرقية والحدود الغربية بما فيها الحدود الجنوبية، لوقف العمليات العسكرية.

من خلال ما سبق نستطيع القول بأن هيئة الأركان كانت حاضرة بقوة في المفاوضات الفرنسية الجزائرية بحيث أوفدت ممثلين عنها إلى مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي –13 جوان1961)، وهم: علي منجلي وقايد أحمد وقاصدي مرباح إلى مفاوضات روس (9–20 فيفري 1961)، حيث ساهم هؤلاء بأفكار الهيئة فيما يخص شروط الاستقلال ومستقبل الجزائر التي تميزت بالصرامة والتشدد وعدم تقديم أيّ تنازل للعدو، كما ساهمت الهيئة في دعم مواقف الحكومة المؤقتة.

3. معارضة الهيئة التنفيذية المؤقتة والقوة المحلية

لقد أدركت السلطات الفرنسية حقيقةً مفادها بأن منح الاستقلال للجزائر أمر لابد منه، وذلك بعد تجريب كل الحلول العسكرية والاقتصادية، وأخيرا لجأت إلى الحل التفاوضي والجلوس مع الطرف الجزائري في طاولة واحدة لمناقشة القضية الجزائرية، بحيث كانت الدبلوماسية الفرنسية تسعى باستمرار لانتزاع أكبر عدد من الامتيازات والتنازلات من نظيرتها الجزائرية، إلا أن الوفود الجزائرية بقيت ثابتة حول الشروط الأساسية المتعلقة بالاستقلال، وهي وحدة الشعب، ووحدة التراب والاستقلال، غير أن الطرف الفرنسي حاول تمرير بعض

المشاريع الهادفة لإبقاء مواطن للسيطرة الفرنسية في الجزائر المستقلة، منها إنشاء القوة المحلية، وتسليم السلطة للهيئة التنفيذية المؤقتة وهذا ما لم يعجب هيئة الأركان العامة.

1.3. معارضة الهيئة التنفيذية المؤقتة

الهيئة التنفيذية المؤقتة هي مزيج بين جزائريين وفرنسيين (ذبيحة، 2009. ص.143). تشرف على المرحلة الانتقالية، وذلك ابتداء من تاريخ دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التطبيق إلى غاية إجراء الاستفتاء (المتعلق بخيار الشعب بخصوص الاستقلال) والذي إذا تم لصالح الاستقلال، تشرف هي على انتخاب المجلس التأسيسي خلال ثلاثة أسابيع، والجدير بالبيان أن هذه الهيئة استمر بقاؤها المقرر بثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أشهر، وخلال هذه الفترة قامت بأدوار خطيرة تمس مستقبل الجزائر، إذ أصدرت أوامر ومراسيم وظفت بموجبها آلاف الإطارات التي كونتها فرنسا وبإصدار نصوص في مجال الأملاك العمومية وتوقيع مجموعة من برتوكولات التعاون مع فرنسا (ذبيحة ، 2009. ص.143).

ونتيجة للخطر الذي كانت تمثله بعض بنود الاتفاقيات على مستقبل الجزائر المستقلة بما فيها تسليم السلطة للهيئة التنفيذية المؤقتة، عارض هواري بومدين ذلك، ويشير رضا مالك إلى أنه قال في هذا الشأن "**هيئة الأركان لا تريد أن يكون تقرير مصير شعبها من صنع الفرنسيين... ولا يمكنها أن تسير على غير هدى**" (مالك، 2003. ص. 296). خاصة وأن السلطات الفرنسية كانت تعتبر أن الهيئة التنفيذية وحدها فقط الممثل الوحيد والشرعي للجزائر المستقلة، حيث إن الجنرال ديغول وجه رسالة اعتراف بالاستقلال إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس وهذا يدل على تجاهل الهيئات القيادية للثورة بما فيها الواجهة السياسية للثورة الجزائرية الحكومة المؤقتة وكذا المجلس الوطني للثورة وكأن الثورة الجزائرية في حالة فراغ سياسي من دون قيادة شرعية مؤهلة لاستلام السلطة.

من هذا المنطلق عارضت قيادة الأركان بعض بنود الاتفاقيات وسلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة وسعت للحيلولة دون تحقيق أهدافها، ومن هنا وجدت الباب مفتوحا للدخول في السباق نحو السلطة، بحيث إنه تشير بعض الدلالات والتوجهات التاريخية إلى حقيقة مفادها: أنه لم تنتصر هيئة الأركان في صراع السلطة لحققت فرنسا انتصارا غير مباشر وخفي باتفاقيات ايفيان خاصة فيما تعلق بمستقبل جيش التحرير الوطني وتعويضه بالقوة المحلية الموالية للسلطات الفرنسة.

2.3. معارضة القوة المحلية "locales Les forces"

القوة المحلية وهي مشروع فرنسي يهدف لإبقاء الاستعمار في الجزائر بطريقة أخرى غير مباشرة، وضمان استمرار المصالح الفرنسية في البلاد، وذلك بإنشاء جيش يضم حوالي 30 ألف رجل [10]، يقوم على تأطيرهم وتكوينهم ضباط وضباط صف من الجزائريين الذين مازالوا يعملون في الجيش الفرنسي، وكذا ضباط فرنسيون يعملون في إطار التعاون الفني (براهيمي، 2001. ص.57). وقد كان مخططا لهذه القوة الحلول محل جيش التحرير الوطني لحفظ النظام وأمن الشعب وهذا بالطّبع يؤدي إلى حل جيش التحرير، بحيث يتم

تسريح المجاهدين بطريقة مهينة، كما حدث مع مجاهدي تونس والمغرب، بحيث سلموا أسلحتهم في منتصف 1954، وهذا ما لم يرح قيادة الأركان، خاصة وأن منظمة الجيش السري كانت تذبح الجزائريين، وحجتها في ذلك من يضمن حماية الشعب الجزائري إذا تم حل جيش التحرير (بوشية، 2010. ص.116). وهذا ما عبر عنه بومدين من خلال محاضرة ألقاها على ضباط الجيش بالحدود بحيث قال: "**لا نسلم أسلحتنا ولن نسلمها لا اليوم ولا في المستقبل مهما كانت الظروف والشروط... إنهم يريدون لجيش التحرير تخصيص نفس المصير الذي خصص للمقاومين المغربيـــين والتونسيين وهـــذا مرفوض تماما**" (جغابة، 2007. ص. 425).

وهذا ما يؤكده علي بوهزيلة (ضابط في الجيش و خال بومـــدين) من خلال شهادة مصورة : "**أمـــام الناس والله أقسم بالله الذي لا إله إلا هـــو أن هـــذا الكـــلام سمعته من فم بومدين، بعـــدما سمعنا بمفاوضات ايفيان والاتهامات المتبادلة، نريد تأكيد ما سمعناه من بومدين الذي أتاني من تلقاء نفسه لأننا لا نستطيع الذهاب إليه فقلت له هل توجد خلافات بين "EMG" والحكومة المؤقتة فضحك وقال لي هل تريد أن تعرف فقلت له نعم فأجابني، كنا غير متفاهمين بخصوص بعض النقاط وبالأخص النقطة الخاصة بجيش التحرير الذي انتهت مهمته، يضـــع سلاحه ويرجـــع مثل اللاجئين، وفرنسا تعوضهم بالقوة المحلية "locales Les forces" وهذا ما لا أقبله أبدا لأننا نعتقد بأن جيشنا بفضل كفاحه المسلح أرغم فرنسا على التفاوض معنا وأعطتنا الاستقلال ولم تعطنا إياه صدقة وأحب أن يرجع جيش التحرير مرفوع الرأس**" (شهادة علي بوهزيلة، شريط الوثائقي على آثار بومدين، التلفزيون الجزائري).

وفي نفس السياق أشار عبد الحميد مهري إلى قضية مستقبل جيش التحرير الوطني من خلال بعض قرارات اتفاقيات ايفيان والتي جاءت بعض بنودها لتضع قيودا على تحرك الجيش، في شهادة مصورة: " **أعتقد أن الصيغة التي عرضت فيها اتفاقيات ايفيان على المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت فيها مقاطع من حسن الحظ أنها روجعت، والتي كانت أطاحت بالجيش، مثلا في المسودة الأولى التي عرضت على المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت قيود على تحرك جيش التحرير المنصوص عليها**" (شهادة عبد الحميد مهري، الشريط الوثائقي على آثار بومدين، التلفزيون الجزائري).

ويذهب رضا مالك في ذات الصدد إلى أن البعض قد صدم، لكون النص الذي يحدد تنظيم السلطات العامة خلال المرحلة الانتقالية هو مرسوم فرنسي، بما في ذلك فكرة القوة المحلية التي أثارت حيرة وقلق هواري بومدين، بحيث تساءل إذا لم تكن هذه القوة معدة، في إطار مفهوم استعماري جديد لكي تتحول إلى جيش وطني وعبر بومدين عن ذلك متسائلا: "**ألا تعتقدون أن هناك خطرا من أن نرى السلطة وقد أسندت إلى غرباء عن الثورة؟**" (رضا مالك، 2003. ص .293).

وعليه نستطيع القول بأن حذر قيادة الأركان من المناورات السياسية للدبلوماسية الفرنسية الهادفة إلى منح الاستقلال والخروج من الجزائر بأقل الأضرار، أمر مشروع. فعلى غرار النقاط التي عارضتها قيادة الأركان بخصوص اتفاقيات ايفيان والتي سبق ذكرها، اعتبار السلطات الفرنسية الجزائر في حالة فراغ سياسي وتجاهلت هيئات الثورة القيادية لتمنح السلطة للهيئة التنفيذية المؤقتة، والتي من المفترض أن تمنح للحكومة المؤقتة باعتبارها الواجهة السياسية للثورة والهيئة التي قادة مفاوضات الاستقلال، كما وقفت قيادة الأركان ضد مشروع إنشاء جيش بديل لجيش التحرير أو ما يعرف بالقوة المحلية والتي تعتبر استعمارا من نوع آخر.

4. النشاط السياسي لهيئة الأركان العامة في الجبهات الجنـــوبية وفي الخـــارج والقيام بعملية التكوين السياسي

4. 1. النشاط السياسي لهيئة الأركان العامة على الجبهات الحدودية الجنوبية

بعد نجاح هيئة الأركان العامة في تنظيم القوات التي ورثتها عن الهيئات القيادية الحدودية السابقة، شرعت في فتح جبهات حدودية أخرى في أقصى الجنوب وذلك بالتنسيق مع الحكومة المؤقتة حيث أرسلت بعثة في سنة 1960 بقيادة عبد العزيز بوتفليقة، لتأسيس الجبهة الجنوبية على الحدود الجزائرية المالية النيجرية، وبعثة أخرى لفتح الجبهة الليبية بأقصى الجنوب الشرقي. وقد لعبت تلك التنظيمات الحدودية الجنوبية دورا سياسيا مهما على غرار دورها العسكري، في حماية وتأمين الحدود الجزائرية الجنوبية، من خلال بث الوعي السياسي الوطني [11] لدى سكان الجنوب خاصـــة وأن نشاط الثورة الجـزائرية كان أقل حضورا بمنطقة الجنوب بالمقارنة مع مناطق الشمال، والتي كانت فيها الحـرب على أوجها ونتيجة هـــذا الفـــراغ النسبي وأهمية الصحراء بالنسبة للسلطات الفرنسية (خاصة بعد اكتشاف البترول)، سعت هذه الأخيرة لفصلها عن التراب الجزائري.

بالنسبة للتنظيم في الجبهة المالية النيجرية، فقد عمل على نشر التوعية السياسية الهادفة إلى تعريف سكان الجنوب بوحدة التراب للجزائر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، ووحدة الشعب الجزائري، وهذا لمواجهة مخططات الإدارة الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء، وكذا للوقوف في وجه الأطماع التونسية والمغربية في الصحراء الجزائرية [12]، وذلك عن طريق زرع خلايا لجبهة التحرير في المنطقة، حيث أسندت هذه المهمة إلى أعيان القبائل والمثقفين، وكذا بعض المستقطبين من القياد والعاملين في الإدارة الفرنسية، وقد قام هؤلاء بتشكيل لجان ومراكز مدنية، في شكل هيئات سياسية، مهمتها التعريـــف بأهـــداف ومبادئ الثـــورة الجزائريـــة وتعبئة سكان الجنوب وتجنيدهم، وتحريضهم على الجهاد والوقوف في وجه السياسة الفرنسية، وقد تم تدعيم تلك اللجان بمراكز سرية من أهمها: مركز رقان، تيلولين، فنوغيل، تمنطيط، أدرار، تيميمون عين صالح (عبد الله مقلاتي، الجبهة الجنوبية المالية ودورها الاستراتيجي في الثورة الجزائرية. 2009. ص.24، 25).

وفيما يخص الجبهة الليبية، فقد أسندت هيئة الأركان العامة قيادتها لمحمود قنز ومحمد جغابة وقد شمل نشاط الجبهة، الحدود الجزائرية التونسية الليبية الجنوبية من منطقة نفتة بالجنوب التونسي إلى أقصى نقطة

جنوبية من الحدود الجزائرية الليبية (جغابة، 2007. ص.327). وقد لعبت الجبهة الليبية مثلها مثل الجبهة المالية النيجرية، دور هاما في حماية الحـــدود الجزائرية عن طريق نشر الوعـــي السياســي الداعــي إلى الالتفاف حول الأمة الجــزائرية الموحــدة، ورفض وإحباط كل محاولات العدو الهادفة إلى فصل الصحراء وتقسيم الجزائر عرقيا وترابيا.

4. 2. القيام بعملية التكوين السياسي

هذا وعملت قيادة الأركان على تجسيد أفكارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال إقامتها لمشروع "**لدشرة المجاهد**" والذي يهدف إلى التكوين السياسي ووضع تصور [13] حول الجزائر المستقلة، وقد كانت "**دشرة المجاهد**" عبارة عن نظام تعاونيات وتعاضديات، صمم هذا النظام من طرف عبد المجيد أوشيش بهدف استعماله كلبنة أولى للسياسية الاقتصادية والاجتماعية. وكان يستجيب للانشغال الأساسي المتمثل في التكفل بكل المشاكل عند جلاء الفرنسيين من أرض الوطن، وقد شمل كافة المجالات، انطلاقا من التكفل بأشبال الثورة أي اليتامى وتمويل السكان والاهتمام بقضايا التعليم والتربية والعلاج والصحة، ومع مرور الزمن سجل هذا النظام نجاحا باهرا، بحيث أصبح يعد واجهة سياسية للمقاومة وموضع افتخار لبعض المسؤولين الجزائريين، كما كان مزارا لمختلف المسؤولين والوفود العربية الشقيقة والصديقة، وعلى سبيل التدليل على نجاح هذه التعاضدية في إنتاج مختلف المواد، نذكر مثلا أن مسؤول الدشرة كان يقدم لكل الزوار المدخنين علب سجائر تحمـــل علامة ورمز المجاهد وتحمل الألوان الوطنية– وكانت تباع بأسعار معقولة مما أثار غضب التجار التونسيين، ممن يمتهنون مهنة بيع المواد التبغية وحتى التجار الآخرين فيما يخص المواد الأخرى المنتجة والمسوقة داخل الدشرة. (جغابة، 2007. ص. 406،408).

4. 3. التعريف بمبادئ الثورة الجزائرية في الخارج

كما أنه لا تفوتنا الإشارة إلى الدور الخارجي الذي لعبته الهيئة للتعريف بمبادئ وأهداف الثـورة الجزائرية بحيث نشير إلى تمثيل قيادة الأركان للثورة الجزائرية في احتفالات كوبا بمناسبة الذّكرى الثالثة لانتصار الثـورة الكوبيـة، وذلك استجابةً لدعوة الزعيم الكوبي "**فيدال كاسترو**" لحضور الهيئة الاحتفالات في أواخر سنة 1961. وقد تكوّن الوفد الجزائري الممثل لقيادة الأركان من مصطفى مراردة بن النوي، ومحمود قنز والطيب العربي. وأثناء الزيارة تحادث الوفد الجزائري مع مختلف الوفود الممثلة للدول الاشتراكية، والدول الآفروآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وتبادلوا الآراء حول كفاح الشعب الجزائري. وقد لقي الوفد الجزائري استقبالا ومعاملة مميزة بحيث كانوا يرتدون لباس الكفاح، وتم تخصيص مكان للوفد بين أعضاء الموكب الدبلوماسي. وبعد استعراض عسكري ألقى كاسترو خطابا استهله بالحديث عن بعثة هيئة الأركان والتي جاءت من الجبل لتمثل الشعب الجزائري الباسل في أعياد الثورة الكوبية، فتعالت التصفيقات والهتافات من طرف الجموع الغفيرة، وهذا ما أغضب السفير الفرنسي وجعله يغادر غادر، محتجا على حضور الوفد الجزائري، واعتبر ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية لفرنسا، وقد تبعه في ذلك سفير بلجيكا (مراردة، 2009. ص.186، 190).

هذا وقد زار كاسترو الوفد الجزائري في الفندق المقيم فيه وأعرب لهم عن استعداد دولته لتقديم المزيد من المساعدات للثورة، وقد أهداه الوفد الجزائري خنجرا وعلم الجزائر ومن جهته سلمهم العلم الكوبي، بالإضافة إلى تحميلهم بمختلف الهدايا؛ منها ثلاثة مسدسات أوتوماتيكية، ومسدس رابع لقائد الأركان الهواري بومدين وفي طريق عودة الوفد الجزائري، توقف في العاصمة التشيكوسلوفاكية (براغ)، حيث ألقى السيد محمود قنز محاضرة باللغة الفرنسية على الطلبة الجزائريين الموجودين بالدولة وشرح لهم دور جيش التحرير الوطني وكذا دور الطالب في تمثيل الثورة الجزائرية، كما ألقى محاضرة أخرى عند توقف الوفد في العاصمة اليوغسلافية (بلغراد) يشرح فيها مبادئ الثورة الجزائرية (مراردة ، 2009. ص192،191).

خاتمة

ومنه نستطيع أن نقول أن هيئة الأركان العامة قد ساهمت في تحديد مسار المفاوضات الجزائرية–الفرنسية عن طريق إرسال ممثلين عنها طرحوا بقوة مواقفها المتشددة تجاه بعض بنود اتفاقيات ايفيان، وعلى غرار نشاطها على الحدود الشرقية والغربية، فقد لعبت دورا محوريا في بث الوعي السياسي الوطني في أقصى الجنوب على الجبهة الحدودية المالية النيجيرية والموريتانية والجبهة الحدودية الليبية، الهادف إلى تحقيق الوحدة الترابية للجزائر ووحدة الشعب الجزائري وذلك من خلال التعريف بمبادئ الثورة وأهدافها وتوحيد كلمة سكان الجنوب وتحريضهم على الجهاد، والسعي إلى ترسيم الحدود والجزائرية وحراستها والوقوف في وجه الأطماع التونسية والمغربية الهادفة إلى اقتطاع جزء من الأراضي الجزائرية التي سقط من أجلها مليون ونصف مليون شهيد. وبذلك فقد شكلت هيئة الأركان العامة طوقا عسكريا وسياسيا ساهم في حماية حدود البلاد الجزائرية وتأمينها ضد المناورات الرهيبة للدبلوماسية الفرنسية، الهادفة إلى ضرب الوحدة الترابية للجزائر، كما ساهمت قيادة الأركان في تنشيط عملية التكوين السياسي ووضع تصورات للنظم المستقبلية للجزائر المستقلة وفق مبادئ الثورة. ويكفي أن نشير إلى أن معظم من حكم الجزائر المستقلة تكون وعمل في جيش الحدود الشرقي أو الغربي وكذا في هيئة الأركان العامة، وهم الهواري بومدين، الشاذلي بن جديد، اليمين زروال، عبد العزيز بوتفليقة، وعلى غرار قادة الجيش والوزراء. كما ساهمت في التعريف بمبادئ الثورة الجزائرية في الخارج.

الشروحات والتعليقات:

1- يعود أول اتصال بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية إلى 10أفريل1956 ودامت قرابة شهر ولكن هذه الاتصالات قطعت بسبب اختطاف طائرة الخمسة يوم 22أكتوبر، وقد كانت هذه المحادثات غير مجدية، ولكن استمرار الثورة الجزائرية وتزايد الضغط العالمي على فرنسا أرغم ديغول على الاعتراف يوم 16 سبتمبر 1959 بمبدأ تقرير المصير والذي رفضته جبهة التحرير الوطني جملة وتفصيلا واستجابة لتصريح ديغول يوم 14 جوان 1960 أرسلت الحكومة المؤقتة يوم 25 جوان 1960 ممثلين عنها إلى مدينة مولان بفرنسا، غير أن الحكومة الفرنسية لم تتعامل معهم كمفاوضين فمنعت عنهم الاتصال بالصحافة وأحاطت المفاوضات بالكتمان. مما تسبب في توقيفها من الجانب الجزائري يوم 29 جوان 1960 ولكن الاتصال لم ينقطع حيث تمت عدة لقاءات في كل من لوسارن يوم 20 فيفري 1961 وايفيان20 ماي 1961 لكن هذه المحادثات باءت بالفشل بسبب المناورات الفرنسية الهادفة إلى ضرب الوحدة الوطنية. ولكن تم استئناف

المفاوضات في لوغران ثم في بال يومي 28 و29 أكتوبر ثم بال الثاني في 9 نوفمبر للوصول إلى اتفاق مبدئي في لروس (11– 19 فيفري 1962) وأخيرا تم التوقيع على اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962 (بوحوش، 2007. ص.510–538).

2– ولد **بن يوسف بن خدة** في البرواقية سنة 1920 وانتسب إلى حزب الشعب الجزائري، اعتقل في أفريل1943 في البليدة لقيامه بالدعاية ضد تجنيد المسلمين. في عام 1946، انضم مع عيسات إيدير وعبد المالك تمام إلى هيئة تحرير جريدة الحزب وشارك بهذه الصفة في أول مؤتمر مشترك لحزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي عقد في 15، 16 فيفري 1947 في الجزائر العاصمة ثم ترأس اللجنة المركزية للدعاية والإعلام، وفي أوت 1951 حل محل حسين الأحول في مركز الأمين العام وفي مؤتمر الحزب في أفريل1953 ثبتته اللجنة المركزية في هذا المنصب، ومع اندلاع الثورة الجزائرية أعتقل وعند إطلاق صراحه انضم إلى جبهة التحرير الوطني، وفي مؤتمر الصومام لم يشارك فيه ولكن عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعضـــوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وبعد نكبة إضـــراب ثمانية أيام واعتقـــال بن المهيـــدي غادر الجـزائـــر إلى تونس، وعند تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عين وزيرا للشؤون الاجتماعية، وعند قيام الحكومة الثالثة (28 أوت 1961) أصبـح رئيسا لها وفي حكومته أنجزت مفاوضات السلام مع فرنسا، دخل في صراع قوي مع هيئة الأركان العامة. تأثر بن خدة بالمواجهات الدموية في3 – 5 سبتمبر 1962 فانسحب من الحياة السياسية (مالك، 2003.ص. 205).

3– لقد كان بن خدة متخوفا من تصلب وتشدد هيئة الأركان العامة بخصوص الاتفاقيات مع فرنسا، ولكن قائد الهيئة يسر له الأمر عندما قال له ذات يوم "**إذا وجدت الفرصة المواتية للتفاوض فلا تتردد ونحن لسنا أطفالا فإذا توصلتم إلى اتفاق من المحتمل أن ننفذ بعض بنوده لكن هذا لا يعني أننا نرفضه**" (الونيسي، 2001. ص.99).

4– يذهب محمـــد لبجاوي وبن خدة إلى أن قيادة الأركان والحكـــومة المؤقتة الغارقتيـــن في مفاوضـــات ايفيان، كانتا لا تريدان أن تجعـــل النزاع، علنيا والسبب في ذلك هو أن السلطات الفرنسية لو علمت بشأن ذلك الخلاف لوظفته للضغط على المفاوضين الجزائريين. أنظر (محمد لبجاوي، 1971. ص.198). أنظر أيضا:

(B, Benkhedda, 2002 ,p26)

5– ولد **رضا مالك** في 21 ديسمبر1931بباتنة، واصل دراسته وتحصل على إجازة في الفلسفة، مناضل وعضو مؤسس الاتحاد العام للطلبة الجزائريين سنة 1955، أصبح مدير جريدة المجاهد في الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى 1962، كان الناطق الرسمي وعضو الوفد الجزائري إلى مفاوضات ايفيان، واحد من محرري برنامج طرابلس 1962، بعد الاستقلال عين سفيرا في يوغسلافيا سنة 1963 ثم في فرنسا سنة 1965 والاتحاد السوفياتي سنة 1970، شارك في عام 1970 في تحرير الميثاق الوطني عيّن وزيرا للإعلام والثقافة 1977، وفي عام 1979 عّين سفيرا في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في بريطانيا سنة 1982، انسحب من الحياة السياسية منذ 1984، ثم عاد لينشط مجددا، فأصبح رئيسا للمجلس الاستشاري الوطني، ثم عضو المجلس الوطني الأعلى، فوزيرا للخارجية، ثم رئيس الحكومة من 1993 إلى 1994 (مالك ، 2003. ص377، 378). (مقلاتي، قاموس أعلام الشهـــداء وأبطـــال الثورة الجزائرية، 2009، ص458).

6– **قاصدي مرباح** اسمه الحقيقي عبد الله خلف. ولد في 16أفريل 1938 في بني يني بتيزي وزو، زاول تعليمه إلى غاية المرحلة الثانوية التحق بصفوف الثورة، حيث أصبح مسؤول جهاز المخابرات لوزارة التسليح والعلاقات العامة لدى هيئة الأركان العامة في غار ديماو كان عضوا في الوفد الجزائري إلى روس (11 –فيفري17 1961)، بعد الاستقلال عين مديرا للأمن العسكري في وزارة الدفاع الوطني، ثم أصبح أمينا عاما للوزارة ذاتها، ثم نائب وزير الدفاع، تقلد عدة مناصب وزارية إلى غاية توليه رئاسة الحكومة فيما بين 1988–1989 أسس في نوفمبر 1990 الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية، اغتيل في 31 أوت 1993 (مالك ، 2003. ص. 379).

7–Etat–Major Général(هيئة الأركان العامة)

8– **صالح بن القبي** ولد بقسنطينة عام 1933 درس بالكتاب وبالمدرسة القرآنية أتم دراسته الإكمالية والثانوية بقسنطينة وانتقل إلى العاصمة لمتابعة دراسته الجامعية، ساهم في تأسيس الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين، اعتقل سنة 1957 وظل بالسجن إلى غاية

الاستقلال، حيث عمل في وزارة الخارجية وأرسل في عدة مهام دبلوماسية. (مقلاتي، قاموس أعلام الشهـداء وأبطـال الثورة الجزائرية، 2009. ص.417).

9-أثناء المفاوضات كان علي منجلي يعاتب أعضاء الوفد الكلف بالمفاوضات بقوله: "**الفرنسيون لعبوا بكم**". أنظر: (Y, Courriére, volume 4.2005, p 651).

10- يشير الرائد مصطفى مراردة إلى أن هذه القوة كانت تريد ضم العناصر التي شاركت مع الاستعمار في محاربة الثورة. (مراردة بن النوى، 2009. ص195،196).

11- نقصد به مجموعة القيم والقواسم المشتركة للشعب الجزائري والتي تجعل أفراد هذا الشعب يشعرون بالانتماء لبعضهم البعض ونتيجة هذه القواسم (الدين، اللغة، العادات والتقاليد، التاريخ المشترك، المصير المشترك) تكون الأمة الجزائرية أمة موحدة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ.

12-سعت السلطات الفرنسية لفصل الصحراء، على اعتبار أهميتها الاقتصادية خاصة بعد اكتشاف البترول واستخدامها لأراضي الصحراء كمسرح لتجاربها النووية، بحيث أقدمت على اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق هدفها ، فقامت بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية سنة 1957، وفي نفس السنة أسست وزارة خاصة بالصحراء، وقامت بنشر أعوانها من أعيان وزعماء المناطق الصحراوية المتاخمة للجزائر واستمر الحال كذلك إلى عشية الاستقلال. أنظر: (عبد الله مقلاتي، الجبهة الجنوبية المالية ودورها الاستراتيجي في الثورة الجزائرية 2009. ص. 24 ،25).

13- لقد شرع بومدين وحاشيته في وضع تصور حول مستقبل الجزائر السياسـي والاجتماعي والاقتصـادي، وقد عبر عن ذلك سعد دحلب بقوله: "... **قد شرع بومدين مع مجموعة من ضباطه الشباب المشكلة من بوتفليقة ومدغري والشريف بلقاسم والمدعمة بالرائد سليمان ومنجلي في العمل السياسي، ظنا منهم بأنهم قد استوعبوا النظريات التي لقنهم إياها الدكتور فرانس فانون ... لوضع النظريات الاشتراكية سواء كانت علمية أو حقيقية أو نوعية** ...". أنظر: (دحلب، 1971. ص. 114).

قائمة المراجع:

المصادر بالعربية:

- براهيمي، عبد الحميد، (2001)، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958 – 1999**، (الطبعة الأولى)، بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربيـة.
- بن خدة، بن يوسف، (2004)، **شهادات ومواقف**، (الطبعة الأولى)، الجزائر، دار النعمان.
- بن النوي، مصطفي مراردة، (2009)، **مذكرات الرائد مصطفي مراردة بن النوي شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، (إعداد و تقديم مسعود، فلوسي)، الجزائر، دار الهدى.
- بوحارة، عبد الرزاق، (2006)، **منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر**، (ترجمة: صالح عبد النوري)، (تقديم: زهور ونيسي)، الجزائر، دار القصبة للنشر.
- تقية، محمد، (د ت)، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال**، (ترجمة: عبد السلام عزيزي) الجزائر، دار القصبة للطباعة والنشر.
- جغابة، محمد، (2007)، **حوار مع الذات أو مع الغير مد، جزر وتطلعات**، (ترجمة بشير روابحية)، الجزائر، دار هومة للنشر.
- مـالك، رضـا، (2003)، **الجزائر في ايفيان المفاوضـات السريـة 1956 – 1962** (ترجمـة: فارس غاصـوب)، الجزائر منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر – بيروت، دار الفرابي.
- دحلب، سعد، (2008)، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
- لبجاوي، محمد، (1971)، **حقائق عن الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر.

المراجع بالعربية

- مقـــلاتي، عبـــد الله، (2009)، **قاموس أعلام الشهـــــداء وأبطـــــــال الثـــــورة الجزائـــــرية**، (الطبعة الأولى)، قسنطينة، الجزائر، منشـــورات بلوتـــو.
- مقلاتي، عبد الله، (2009)، **الجبهة الجنوبية المالية النيجرية ودورها الاستراتيجي في الثورة الجزائرية**، دار السبيل للنشر والتوزيع.
- الخـــوري، لطفـــــي، (1975)، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر.
- الونيســـــي، إبراهيم، **الصـــــراع السياسي داخـــــل جبهة التحرير الوطني خـــــلال الثورة التحريـــــرية 1954- 1962**، الجزائر.

المراجع بالأجنبية:

Yves, Courriére,(2005) , La **guerre d'Algérie les feux du désespoir**,) volume4), Casbah édition

Ben khedda ,Benyoucef , (2002) , **Les accords d'Evian** , Offic des publications universitaires, Alger.

المقالات:

- بوشيبـــة، مختار، (جويليـــة 2010)، **دور العقيـــد هواري بومـــــدين في تأسيـــــس هيئة الأركـــان العامـــة لجيـــش التحـــــرير الوطني**"، مجلة أول نوفمبر، العدد 174، الجزائر، المنظمـــة الوطنـــية للمجاهـــدين.

المقـــــابـــلات الشخصية:

- مقابلة شخصية مع السيد **بن القبي صالح** (الساعة 12 و58 دقيقة يوم 10 أفريل 2012) (قاعة المحاضرات الكـــبرى بجامعة الجزائر2، بوزريعة).
- مقابلة شخصية مـــع السيد **مالك رضا** (الساعـــة 12 و30 دقيقة يوم 10 أفريل 2012)، (قاعة المحاضـــرات الكـــبرى بجامعـــة ال جـــزائر2، بوزريعة).

الشهادات السمعية البصرية:

- شهادة: بوحارة عبد الرزاق، بوهزيلة علي، سعـــدي سليم، مـهري عبد الحميـــد وآخرون، الشريط الوثائقي السمعي البصري (علـــى آثار بومـــدين)، (الحلقـــة 2)، إعـداد: مـدني عامر ومجيد سلامـة (التلفزيون الجزائري)، (د. ت)، موجود بحوزة (المؤلف) وللاطلاع عليه يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

www.multiupload.com/P3UJBZPWP